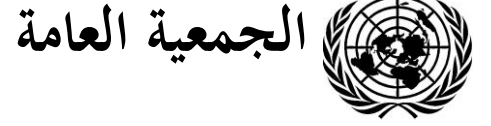


Distr.: General
15 February 2016
Arabic
Original: Arabic



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والعشرون
٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

السودان

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

180216 180216 GE.16-02091 (A)



مقدمة

١- يقدم السودان تقريره الثاني ليؤكد إحترامه والتزامه بنتائج الاستعراض الدوري الشامل استناداً إلى قرار الجمعية العامة رقم ٦٠/٢٥١ وقرارات مجلس حقوق الإنسان رقم ٥/١، ١٦/٢١، ١٧/١٩، ويأتي هذا التقرير لاستعراض جهود السودان في متابعة تنفيذ نتائج تلك المراجعة وإبراز الخطط المتواصلة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وما تحقق من إنجاز وتعزيز لها على أرض الواقع وقد ركز التقرير على وجه الخصوص على التطورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ تقديم التقرير الأول وعلى تنفيذ التوصيات التي قبلها السودان وتبرير العقوبات التي تواجه الدولة نحو تحقيق المزيد من الحقوق على الوجه المطلوب.

أولاً- منهجية ومتابعة الاستعراض وعملية إعداد التقرير

ألف- منهجية متابعة الإستعراض

٢- منذ تقديم التقرير الأول بذلت الدولة جهوداً في تنفيذ نتائج الاستعراض حيث شكل وزير العدل رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان لجنة بموجب القرار رقم (٣) بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢١ م من الجهات التي أعدت التقرير وغيرها من الجهات ذات الصلة برئاسة مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وقد قامت اللجنة بوضع خطة عمل تم الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام لمتابعة تنفيذ التزامات الدولة في الاستعراض الدوري الشامل وتم تصنيف بنود التوصيات ورفعها الى الجهات المعنية لتنفيذها وعقدت اللجنة (١٥) ورشة عمل في (١٥) ولاية مع ممثلي المجتمع المدني والجهات ذات الصلة بحقوق الإنسان تعزيزاً لمبدأ المشاورة والمشاركة الوطنية. وقد تم تقديم تقرير السودان الوطني الطوعي لنصف المدة لآلية المراجعة الدورية الشاملة بمجلس حقوق الإنسان في ٢٠١٣ م والذي تم فيه بيان موقف تنفيذ التوصيات.

باء- إعداد التقرير والعملية التشاورية

٣- إعتد السودان في إعداد تقريره الثاني على منهجية متسقة تقوم على نهج تشاوري وتشاركي متفق مع توجهات الأمم المتحدة في هذا الصدد ومن أجل إعداد هذا التقرير وضعت الدولة خطة عمل انطوت على الآتي:

(أ) تشكيل اللجنة القومية العليا للإشراف على إعداد المسودة الأولى للتقرير ومراجعة التقرير النهائي

(ب) تشكيل اللجنة الفنية لإعداد المسودة الأولى للتقرير

(ج) تشكيل لجنة الخبراء لصياغة التقرير

٤- وقد بدأت عملية التشاور لإعداد التقرير منذ ديسمبر ٢٠١١م باجتماعات وورش عمل خصصت للتعريف بالاستعراض الدوري الشامل ومنذ ذلك التاريخ انتظمت اللجان المعنية في اجتماعاتها لمباشرة مهامها وقام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتلقى المعلومات المطلوبة، ثم عقدت ورشتا عمل لاستعراض مسودة التقرير، الورشة الأولى مع منظمات المجتمع المدني حيث تم توجيه الدعوة لأكثر من ٧٠ منظمة مجتمع مدني بالإضافة للإعلان عنها في وسائل الإعلام، وشارك فيها (٢٤) منظمة غير حكومية نشطة ميدانياً في مجال حقوق الإنسان، والورشة الثانية مع المفوضية القومية لحقوق الإنسان والموؤسسات الحكومية. وخلال هذه اللقاءات شارك الجميع بنشاط في إثراء مضمون^(١).

ثانياً- التطورات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- التطورات التشريعية

٥- منذ اعتماد التقرير الأول للدولة أصدرت الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات من شأنها تعزيز الحريات الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ومن أبرزها.

قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤م

٦- تم إصدار قانون الاتجار بالبشر في العام ٢٠١٤م توافقاً مع الإعلان العالمي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والإتفاقية الخاصة بالرق وتجارة الرقيق والممارسات الشبيهة بالرق، ويحرم القانون كافة أشكال الاتجار بالبشر ويوفر الحماية القانونية لضحايا الاتجار وضمان احترام حقوقهم.

قانون حق الحصول على المعلومات لسنة ٢٠١٥م

٧- يعكس إصدار هذا القانون إهتمام الدولة بالحق في حرية الحصول على المعلومات وتداولها ويعتبر تعزيزاً لهذا الحق كحق أصيل، وذلك استصحاباً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١/٥٩) الذي نص على أن حرية الوصول الى المعلومات حق إنساني أساسي، ولقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٣٧/٧ وما تلاه من قرارات.

قانون مجلس المهن التربوية والتعليمية لسنة ٢٠١٤م

٨- اهتمت الدولة بإصدار قانون مجلس المهن التربوية والتعليمية يعد تعزيزاً للحق في التعليم ويهدف القانون الى تطوير وترقية المهن التربوية والتعليمية بإعتبار أن الحق في التعليم حق اساسي.

(١) ملحق رقم (١) مذكرة تفصيلية حول عملية إعداد التقرير وخطة التشاور والإتصال وقائمة بأسماء الجهات التي تم التشاور معها في التقرير.

قانون تنظيم اللجوء لسنة ٢٠١٤ م

٩- أُلغى قانون اللجوء لسنة ١٩٧٤ م ويعتبر القانون الجديد شاملاً ومرناً، ويستمد القانون مرجعيته من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين الموقعة في جنيف في يوليو ١٩٥١ والبروتوكول المتعلق بأوضاع اللاجئين الذي حرر بنيويورك في يناير ١٩٦٧ واتفاقية الاتحاد الأفريقي التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا ١٩٦٩.

قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين ٢٠١٥ م

١٠- نظم القانون عملية التعدين وأنشأ المجلس الأعلى للتعدين استناداً إلى أن الثروة المعدنية تعتبر هدفاً قومياً، و أُلزم القانون العاملين في مجال التعدين بالالتزام بإشتراطات البيئة التي تضعها وزارة المعادن باعتبار أن الحق في العيش في بيئة طبيعية نظيفة حق إنساني، ونص على واجبات المؤسسات والشركات العاملة في مجال التعدين فيما يتعلق بالمسئوليات المجتمعية.

القانون الجنائي

١١- تم تعديله في العام ٢٠١٥ م بإضافة جريمة التحرش الجنسي وفصل جريمة الاغتصاب عن جريمة الزنا بالمادة (١٤٩) منعاً للإلتباس وإتساقاً مع العدالة وإنصافاً للضحايا. كذلك تمت إضافة المادة ٨٨ أ لتجريم إساءة استغلال الوظيفة أو السلطة من قبل أى موظف عمومي، والمادة ٨٨ ب التي عرفت الموظف العام بأنه يشمل أى شخص يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً سواء كان معيناً أو منتخباً.

قانون الإنتخابات

١٢- تم تعديله في العام ٢٠١٤ م وفيه تم زيادة نسبة تمثيل المرأة من ٢٥% إلى ٣٠% وزيادة نسبة التمثيل الجغرافي والتمثيل النسبي لتوسيع قاعدة المشاركة.

قانون الشفافية والاستقامة ومكافحة الفساد لسنة ٢٠١٦ م

١٣- وأجازته المجلس الوطني (البرلمان) في يناير ٢٠١٦ وجاء متسقاً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وينص القانون على إنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة الفساد وحدد سلطاتها واختصاصاتها، كما نص على تعريف الفساد وأركانه وإجراءات مكافحة والملاحقة القضائية والمحكمة.

قانون التأمين الصحي لسنة ٢٠١٦ م

١٤- حل هذا القانون محل قانون الصندوق القومي للتأمين الصحي لسنة ٢٠٠١، وجاء القانون ليزيد مظلة التأمين الصحي ولتأكيد التزام الدولة تجاه الشرائح الضعيفة في المجتمع لا سيما

الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ تضمن نصوصاً ملزمة بتوفير المعينات الصحية ذات الطابع العلاجي لهذه الفئة.

باء- التطورات المؤسسية (إنشاء الآليات)، ومن أبرز هذه المؤسسات

المفوضية القومية لحقوق الإنسان

١٥- تم خلال فترة التقرير تعيين أعضاء المفوضية القومية لحقوق الإنسان وفقاً للمادة ١٤٢ من الدستور، من ١٥ عضواً مشهوداً لهم بالإستقلالية والكفاءة وعدم الإنتماء الحزبي والتجرد ويراعى اتساع التمثيل في اختيارهم.

اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

١٦- تم تكوين اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في ٣٠/٤/٢٠١٤م بالقرار الوزاري رقم ٢٠١٤/١٨٧ وفقاً لقانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤م بهدف إنشاء جهة تتولى عملية تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر ومساندة ضحايا الاتجار على النطاق الوطني والتنسيق مع الكيانات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

١٧- بلغ عدد قضايا الاتجار بالبشر في العامين ٢٠١٤م و٢٠١٥م ٢١٣ قضية جنائية في ولايات شرق السودان، وفي ولاية الخرطوم ٢٦ قضية جنائية، وهنالك عدد من القضايا تمت معالجتها بالتنسيق مع الجهات المعنية مثل معتمدية اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، حيث تمت معالجة عدد ٦١٤ من ضحايا الاتجار بالبشر من جنسيات مختلفة.

١٨- إنعقد بالخرطوم المؤتمر الوزاري الإقليمي حول الاتجار بالبشر وتهريبهم في منطقة القرن الأفريقي في الفترة من ١٣-١٦ أكتوبر ٢٠١٤م بهدف التصدي لهذه الظاهرة لبعدها الدولي والإقليمي، ومن مخرجات المؤتمر صدور اعلان الخرطوم الذي تم اعتماده في مؤتمر روما في نهاية العام ٢٠١٤.

جيم- التطورات على مستوى السياسات والإستراتيجيات

الإستراتيجية القومية ربع القرنية

١٩- تم اعتماد الاستراتيجية القومية ربع القرنية (٢٠٠٧-٢٠٣١) وقد اتبع النهج العلمي المتعارف عليه في التخطيط الإستراتيجي بإنشاء مؤسسات ترعى التخطيط الإستراتيجي إعداداً وتنفيذاً ومتابعة وإشراك كل فعاليات المجتمع ومؤسساته الرسمية والشعبية في الإجماع على الرؤية الكلية مما شكل نقلة نوعية وضرورية الى الاستراتيجية القومية ربع القرنية وهدفها السعي وراء حياة

حرة كريمة وعدل شامل يقود إلى تعزيز سلام إجتماعي وتعايش سلمي يحفظ للدولة أمنها القومي أرضاً وإنساناً ومواردًا.

الخطة الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان (٢٠١٣ - ٢٠٢٣)

٢٠ - تهدف الخطة إلى تطوير وتثبيت دعائم حقوق الإنسان في التشريعات والممارسة وتطبيق مبادئ المساواة وعدم التمييز في الاستمتاع بكافة الحقوق ونشر الوعي بحقوق الإنسان وكذلك الإصلاح القانوني ومواءمة التشريعات الوطنية مع التزامات السودان الدولية والإقليمية وبناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني وتقوية التعاون والتنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون وأنشأت الخطة آليات لمتابعتها وإنفاذها.

ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - الحق في الصحة

٢١ - قامت الدولة بوضع خطة استراتيجية خمسية للفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) تم فيها تحديد الأولويات الصحية وعلى رأسها التغطية الصحية الشاملة وانبثقت من الخطة الاستراتيجية خطط سنوية جاري تنفيذها، وفي إطار تنفيذ الخطة فيما يتعلق بمكافحة الملاريا - وهي السبب الرئيسي في معدلات الوفيات في السودان - تم تغطية عدد ٤,٩١٢ مؤسسة صحية عامة بالعلاج المجاني للملاريا بنسبة ٨٥% من جملة المؤسسات الصحية العامة. وتغطية عدد ١١٣١ من المجتمعات المحلية بخدمات العلاج المنزلي للملاريا عبر المتطوعين، وتم توفير الفحص السريع للملاريا مجاناً بعدد ٢,٩٣٣ مؤسسة صحية عامة بنسبة ٩٠,٩% من المستهدف وتغطية نسبة ٩٢% من السكان المستهدفين بالناموسيات المشبعة في المناطق الريفية حول المدن والنازحين واللاجئين والرحل حيث تم توزيع ١١,٠٠٠,٠٠٠ ناموسية مشبعة طويلة الأجل في الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٥، وقد انخفض عدد الإصابات بالملاريا في العام ٢٠١٤م بنسبة ٧٢%، كما انخفض عدد الوفيات بذات المرض في العام ٢٠١٤م الى ٦٢%^(٢).

٢٢ - بهدف تقليل التوصيم وبتشجيع من الدولة وتعاون الشركاء تم إنشاء وتسجيل جمعيات المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وتم إدماج خدمات الإيدز في نظم الخدمات الصحية على مختلف المستويات، وإعداد مشروع قانون لضمان جميع الحقوق الدستورية للمتعايشين مع الإيدز.

(٢) (ملحق رقم ٢) - جدول ١ و ٢ يوضح عدد إصابات ووفيات الملاريا المسجلة بالمؤسسات الصحية الحكومية للأعوام ٢٠٠٠م - ٢٠١٤م.

٢٣- في مجال المنافع الإجتماعية اهتمت الدولة بتخفيف عبء العلاج على المواطنين عبر عدد من البرامج شملت العلاج المجاني للحالات الطارئة بأقسام الحوادث بالمستشفيات والعلاج المجاني للأمراض التي تتسبب في إفقار الأسر هذا بالإضافة الى العلاج المجاني للبرامج الرأسية عبر الدعم الخارجي^(٣).

٢٤- للتوسع في مجال خدمات الرعاية الصحية الأساسية تم خلال العامين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ تشييد وتجهيز ٣٣٧ وحدة ومركز صحة أسرة وتوفير الكوادر المؤهلة لها في ولايات السودان المختلفة، كما تم التعاقد على تأهيل ٩٧ مستشفى ريفي في نوفمبر ٢٠١٥م وذلك بتشيد غرف العمليات وغرف الولادة وبنك الدم والمعامل بتمويل كامل من حكومة السودان وسيتم استلامها وتجهيزها بالمعدات اللازمة بنهاية النصف الأول للعام ٢٠١٦م. وفيما يتعلق بتطعيم الأطفال فإن السودان يعتبر من أفضل دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا في نسبة التغطية بالتطعيم، حسب تقارير منظمة الصحة العالمية.

٢٥- يشمل نظام التأمين الصحي قطاعات عرضة من العاملين بالدولة والقطاع الخاص والمتقاعدين ويهدف الى تحمل نفقات الرعاية الصحية والعلاجية لهؤلاء وأسرتهم ممن تغطيهم مظلة التأمين الواسعة^(٤).

باء- الحق في الغذاء

٢٦- قامت الدولة بوضع خطط وبرامج في سبيل حصول المواطن السوداني على الغذاء الكافي وتم اعتماد البرنامج الثلاثي ٢٠١١ - ٢٠١٤ وبرنامج النهضة الزراعية التي ركزت على المحاصيل الغذائية والنقدية، وقد تتضاعف الانتاج لكل المحاصيل المستهدفة مقارنة بالوضع الابتدائي^(٥).

٢٧- تم وضع الوثيقة القومية للأمن الغذائي والتغذية في العام ٢٠١٣م، ثم الاستراتيجية القومية المرحلة الثانية ٢٠١٢ - ٢٠١٦^(٦).

جيم- الحق في المياه النظيفة والصرف الصحي

٢٨- تم إعداد الخطة الإستراتيجية لتطوير المياه والصرف الصحي قومياً وولائياً للفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٦ وجاري العمل على تنفيذها. وتهدف الخطة الى حصول المواطن السوداني

(٣) ملحق رقم (٣) جدول يوضح المنافع الإجتماعية للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

(٤) ملحق رقم (٤) جدول يوضح عدد المستفيدين من التأمين الصحي ٢٠١١-٢٠١٤.

(٥) ملحق رقم (٥) جدول تحليل إنتاج المحاصيل المستهدفة بالبرنامج الثلاثي لعام ٢٠١٢ مقارنة بالوضع الابتدائي ٢٠١١.

(٦) (ملحق رقم (٦) - جدول يوضح ميزان الحبوب الغذائية للعام ٢٠١٣ - ٢٠١٤ ، وملحق رقم (٧) جدول يوضح المنتجات الصناعية للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤.

على مياه آمنة ونظيفة وصرف صحي ملائم، وبذلت الدولة مجهودات كبيرة بالنسبة للمدن التي تعاني من شح المياه فقد تم انشاء العديد من المشروعات الإسعافية من سدود ومحطات تحلية وحفر آبار وبحلول عام ٢٠١٥م بلغت نسبة الحصول على مياه الشرب ٧٠% (الريف ٨٠%)، الحضر ٦٠%) كما اطلعت الحكومة خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٤ في إطار مشاريع حصاد المياه بتنفيذ عدد ٣٤٥ مشروعاً موزعة في جميع ولايات السودان وتشمل ٢٩١ من السدود والحفائر تم من خلالها حصاد ٨٩،٣ مليون متر مكعب من مياه الأمطار إضافة الى عدد ٥٤ من مشروعات خدمات المياه الأخرى^(٧).

دال - الحق في السكن

٢٩- قام الصندوق القومي للإسكان والتعمير في الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٤ عبر أفرعه بولايات السودان المختلفة بتشييد ٩٧ الف وحدة سكنية، وتم اختيار ٦ ولايات لتنفيذ المرحلة الأولى بمبلغ ٦١١ مليون جنيه لتشييد ٧،١٧٨ وحدة سكنية وقد اكتملت الإنشاءات بنسبة ٨٣%.

٣٠- لمعالجة مشاكل الإزالة للسكن غير المنظم تم إنشاء مدينتين جنوب وشمال الخرطوم بعدد ٥٠٠ الف قطعة بكامل الخدمات من مياه صحة وتعليم وطرق ومراكز شرطة لاستيعاب المرحلين بناء على مسح اجتماعي مسبق ومراعاة الجوانب الإنسانية وقد بلغ عدد المساكن المنفذة حتى العام ٢٠١٤م أكثر من ٧٢ ألف مسكن^(٨).

هاء - الحق في التنمية

٣١- وفقاً للاستراتيجية ربع القرنية الموجهة نحو النمو ٢٠٠٧-٢٠٣١، ورغم التحديات الكبيرة التي يواجهها السودان شهدت الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤ تنفيذ عدد من المشاريع التنموية المتقدمة في عدد من المجالات الخدمية، فقد تم تنفيذ عدد من مشروعات الكهرباء في المدن الكبرى مع إيلاء أهمية خاصة لكهرباء الريف^(٩)، مما أسهم في نمو القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية كما أن الخطة طويلة المدى لقطاع الكهرباء (٢٠١٢ - ٢٠٣٠) ساهمت في

(٧) ملحق رقم (٨) جدول يوضح المشروعات والسدود وحصاد المياه والخطة الخمسية للصرف الصحي التي يتم تنفيذها. وملحق رقم (٩) جدول يوضح نسبة التغطية من المياه للولايات للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣ وملحق رقم (١٠) جدول يوضح كميات المياه المنتجة والمطلوبة حتى العام ٢٠١٣.

(٨) ملحق رقم (١١).

(٩) ملحق رقم (١٢) جدول يوضح مشروعات الكهرباء التي تم تنفيذها، و ملحق رقم (١٣) جدول يوضح الطاقة الكهربائية المولدة لعامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤.

حل مشكلة الإمداد الكهربائي بصورة كبيرة وذلك بقيام محطات توليد وخطوط نقل وتوسيع مواعين التوزيع وتهدف الخطة الى رفع نسبة المزودين بالكهرباء الى ١٠٠% بنهاية الخطة^(١٠).

٣٢- دأبت الدولة على الاهتمام بإنشاء المساكن وحرمة الخدمات الضرورية في المناطق التي تتأثر بإنشاء السدود او تعليتها^(١١)، وكذلك إلزام الشركات العاملة في مجال التعدين والنفط بالاهتمام بالمجتمعات المحلية انطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية^(١٢).

واو- الحق في العمل

٣٣- تم إجراء مسح قوة العمل وأعلنت نتائجها في أبريل ٢٠١٢ لغرض الوقوف على حجم التشغيل والمشاركة الاقتصادية للذكور والإناث، ومن أهم نتائجها: زيادة المشاركة الاقتصادية للجنسين من ٣٩,٣% في العام ١٩٩٩ إلى ٤٣% في العام ٢٠١١، وأن المعتمدين على العمل الأجير قد قفز إلى ٤٠,١% ويتراوح بين ٤٣,٦% و ٢٩,٤% للذكور والإناث على التوالي.

٣٤- بدأت الدولة في العام ٢٠١١ في تنفيذ المشروع القومي لاستيعاب خريجي الجامعات والمعاهد العليا في المؤسسات الحكومية ويتسق المشروع مع سياسة الدولة لتعزيز القدرات الولائية وتوفير كوادر كافية لها بما يتلائم مع متطلبات تنزيل السلطات والموارد الإضافية للولايات وقد استفاد من التشغيل في القطاع الحكومي (١١,٨٩٠) خريجاً في العام ٢٠١٢ و(٢٣,٥٤١) خريجاً في العام ٢٠١٣ و(١٤,٤٤٨) خريجاً في العام ٢٠١٤^(١٣).

٣٥- تم تنفيذ مشروع العمالة المكثفة لتشغيل الشباب والذي بدأ الإعداد له في العام ٢٠١٣ م بدعم من مجموعة IBSA (الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويستهدف المشروع ٢,٠٠٠ من الشباب مهرة وغير مهرة وتدريبهم في مهنتي تدوير النفايات وصيانة الطرق وينفذ في ولاية الخرطوم وستنقل التجربة لغرب وجنوب كردفان ولدارفور.

زاي- الحق في التعليم

٣٦- شهد هذا الحق تعزيزاً ملحوظاً على أرض الواقع حيث بذلت الدولة جهوداً لرفع نسبة القبول في التعليم العام وذلك من خلال بناء فصول ومدارس جديدة وتوفير كافة المتطلبات وذلك تماشياً مع الخطة الخمسية ٢٠١٢ - ٢٠١٦ ومقررات أهداف التعليم للجميع (داكار ٢٠٠٠)

(١٠) ملحق رقم (١٤) جدولان يوضحان التطور في الطاقة المولدة والسعات التحويلية وأطوار خطوط النقل وأعداد المزودين بالكهرباء.

(١١) ملحق رقم (١٥) جدول يوضح الخدمات التي صاحبت إعادة التوطين في مشروعات تعليية الروصيرص ومشروع أهالي عطبرة وستيت.

(١٢) ملحق (١٦) جدول يوضح المسؤولية المجتمعية في مجال الصناعات الإستخراجية.

(١٣) ملحق رقم (١٧) جدول يوضح عدد الخريجين المستوعبين في القطاع الحكومي للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٤.

وأهداف الألفية وتم توقيع وثيقة مشروع الشراكة العالمية لتقوية تعليم الأساس بين حكومة السودان وصندوق دعم المانحين في العام ٢٠١٣ الذي يستهدف زيادة الحصول على التعليم المدرسي لكل الأطفال^(١٤) وبتعزيز خاص على الأطفال في المدارس الريفية والفتيات والمجموعات الأخرى ذات الهشاشة مثل النازحين والرحل وتقليل التسرب المدرسي وزيادة فرص القبول والمحافظة على استمرار التلاميذ في مرحلة الأساس^(١٥) وإنطلق مشروع تقوية التعليم الأساسي في العام ٢٠١٣ واشتمل على بناء ٢٠٠٠ فصل ما تم تنفيذه حتى العام ٢٠١٤ (٦٠٨) فصل وكذلك توفير منح مدرسية لعدد ٨٠٠ طالب نفذ منها ٤٦٣ وينتهي المشروع في العام ٢٠١٧، وتم تطبيق معايير المدارس الصديقة للأطفال للحصول على تعليم في بيئات آمنة (٣٠٠ مدرسة).

٣٧ - تم تحديث استراتيجيات تعليم البنات ٢٠١٤-٢٠١٦، وتعليم الرحل وتعليم الأطفال ذوي الإعاقة ٢٠١٣-٢٠١٦.

٣٨ - التزمت الولايات الشرقية (القضارف، كسلا والبحر الأحمر)، التي يكون فيها الإقبال على التعليم ضعيفاً بالعمل على سياسة الغذاء مقابل التعليم بتوفير وجبة للتلاميذ ودعم أسرهم مادياً حيث ارتفعت نسبة الالتحاق في بعض الولايات إلى ٨٠٪.

٣٩ - تم تشكيل لجنة وطنية عليا لتنفيذ الخطة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بالقرار الوزاري رقم (٩) بتاريخ ٢٦/٥/٢٠١٤ م وتختص اللجنة بالآتي:

- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان.
- تنفيذ التعهدات الوطنية في مجال التربية على حقوق الإنسان.
- إجازة مشروعات الخطة وتمويلها.
- تنفيذ برامج توعية وطنية لأطراف العملية التعليمية.

٤٠ - وتسعى الدولة إلى إيجاد بيئة تعليم إلكتروني متميز.

حاء - الحق في الثقافة

٤١ - لتعزيز هذا الحق صدر المرسوم الجمهوري رقم ٥٣/ ٢٠١٣ بفصل وزارة الثقافة من وزارة الإعلام.

٤٢ - وضعت وزارة الثقافة في العام ٢٠١٣ مشروع الخارطة الثقافية ويهدف إلى تحديد التراث الثقافي وحفظه وإدارته لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتطوير التنوع الأحيائي

(١٤) ملحق رقم (١٨) جدول يوضح عدد الطلاب المسجلين في الصف الأول الأساس والمرحلة الثانوية والتلاميذ ذو الإعاقة في مرحلة الأساس والثانوي في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٤.

(١٥) ملحق رقم (١٩) جدول يوضح مدارس الرحل وعدد التلاميذ في مدارس الرحل في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٤.

الوطني لكل فئات المجتمع وتأتي أهمية المشروع نظراً لحجم الموروث الثقافي السوداني وإلى التعدد والتنوع الذي يميز أشكال التعبير الثقافي في عناصر الثقافة السودانية من لغة وعادات ومعتقدات وفنون وآداب وخلافه وينفذ المشروع تنسيقياً مع مكتب اليونسكو بالخرطوم^(١٦).

٤٣- تم اعتماد مشروعات العواصم وهي مشروعات قومية تركيزية تهدف الى إحداث الحراك الثقافي رأسياً بين المركز والولايات وأفقياً بين الولايات:

- مشروع كادوقلي (جنوب كردفان) عاصمة التراث ٢٠١٥، وقبلها مدينة الجينية بغرب دارفور عاصمة للثقافة السودانية ٢٠١٢.

- مشروع سنار عاصمة للثقافة الإسلامية ٢٠١٧.

- إكمال ترشيح مدينة بورتسودان كعاصمة ثقافة عربية سودانية وبدأت الترتيبات حسب مقررات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٤٤- تم إجراء المسح الفلكلوري في الفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٥ في ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق وغرب دارفور وتم إكمال المسح الفلكلوري لولاية سنار.

طاء- حقوق المرأة

٤٥- أولت الدولة المرأة الاهتمام والرعاية ومنحتها حقوقاً تعادل حقوق الرجل في كثير من نواحي الحياة دون تمييز وبشكل خاص في شؤون الحريات والحقوق المدنية والسياسية والثقافية والحق في التعليم والرعاية الصحية وحق الملكية وحرية التعبير وتأسيس جمعيات النفع العام. وقد جسدت هذه الحقوق من خلال الممارسات العملية من قبل مؤسسات الدولة المختلفة (أنظر الفقرات ٦٣ - ٦٦).

ياء- حقوق الطفل

٤٦- أبرز التطورات التي تم إحرازها في مجال تعزيز حقوق الطفل تأسيس مشروع نظام إدارة معلومات للرصد والمتابعة في العام ٢٠١٤م لإنفاذ السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالطفولة بالشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الانسان واليونسيف بالتعاون مع المركز القومي للمعلومات والجهاز المركزي للإحصاء.

٤٧- تظهر الإحصاءات للعام ٢٠١٣م إعادة التحاق ٤٤،٨٢١ من الأطفال الذين تسربوا من التعليم في الفئة العمرية من ٦ - ١٣ سنة في التعليم الأساسي من خلال برنامج التعليم المتسارع.

(١٦) ملحق رقم (٢٠) جدول يوضح عدد المسارح - مراكز الشباب والأندية الرياضية المسلحة - الأندية الرياضية بالدور الممتاز - الإستادات - الملاعب والساحات - أحواض السباحة ٢٠١١-٢٠١٤.

٤٨- ارتفعت مرافق الرعاية الصحية الأولية التي تقدم خدمات الإدارة المتكاملة للأمراض الطفولة من ٢،١٩٨ مرفق إلى ٢،٥٥٦ مرفق في العام ٢٠١٣م وقد نفذ في ١١٣ محلية من جملة ١٨٤ محلية مستهدفة.

٤٩- تبني المجلس القومي للطفولة منهجية جديدة لإنفاذ الخطة الخمسية للطفولة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ من خلال اقرار خطط سنوية اعتباراً من ٢٠١٤ حيث تتكامل فيها كل أنشطة الطفولة الواردة في إتفاقيات التعاون مع الجهات المانحة في إطار يخدم اهداف الخطة الخمسية للطفولة. وفي العام ٢٠١٣ استفاد أكثر من ٧،١٨٢ طفلاً في تماس مع القانون من الخدمات التي تقدمها وحدات شرطة حماية الأسرة والطفل وفق لمعايير حماية الأطفال سواء كانوا ضحايا أو شهود أو جانحين.

٥٠- تم تكوين مجموعات عمل حماية الأطفال برئاسة مجالس رعاية الطفولة الولائية وعضوية المنظمات العاملة في مجال حماية الأطفال خلال العام ٢٠١٣م حيث تعمل على معالجة مشاكل الأطفال في النزاعات المسلحة وذلك في الثلاث مناطق التي تشهد نزاعات مسلحة^(١٧).

كاف- التعاون في الإطار الدولي والإقليمي

٥١- يلتزم السودان بتعاونه مع آليات حقوق الإنسان الدولية ومع الإجراءات الخاصة لحاملي الولايات المواضيعية والقطرية فقد إستقبلت البلاد خلال فترة التقرير ثلاثة من الخبراء المستقلين المعنيين بوضع حقوق الإنسان بالسودان، والمقرر الخاص المعني بأوضاع النازحين داخلياً والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة والمقرر الخاص المعني بالآثار السالبة للتدابير القسرية الإنفرادية وكذلك تعاونه مع الآليات الإقليمية حيث زار السودان وفد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ووفد لجنة حقوق الإنسان العربية، وقدمت حكومة السودان للآليات المذكورة كل ما يلزم من تعاون ومساعدة للقيام بمهامها.

رابعاً- التوصيات وموقف إنفاذها

٥٢- بلغ عدد التوصيات التي قبلها السودان قبولاً كلياً ١٢١ توصية وعدد التي قبلها قبولاً جزئياً ١٢ توصية. ونبين موقف إنفاذ التوصيات على النحو التالي.

(١٧) ملحق رقم (٢١) جدول يوضح مؤشرات في إطار قضايا رئيسية للطفولة.

ألف - الانضمام للصكوك الدولية

التوصيات ٨٣ (١، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤)

٥٣ - في إطار تعزيز وتقوية البنية التشريعية لحقوق الإنسان قامت الدولة في عام ٢٠١٣ بالتصديق علي بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في سبتمبر ٢٠١٤. وأصدر وزير العدل قراراً بتشكيل لجان لدراسة الانضمام للاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بالإضافة إلى لجنة قومية لدراسة البروتوكول الثالث لاتفاقية حقوق الطفل الدولية بشأن إجراء تقديم البلاغات.

باء - المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

التوصية رقم ٨٣ (٢)

٥٤ - صادق السودان علي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ العام ١٩٨٦م والتزمت الدولة بتقديم كافة تقاريرها ومناقشتها أمام اللجان التعاهدية الدولية والإقليمية حيث تمت مناقشة تقرير السودان الدوري الرابع بموجب المادة ٤٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أمام لجنة حقوق الإنسان بجنيف في ٤٠٣ يوليو ٢٠١٤.

جيم - الإطار الدستوري والقانوني

التوصيات ٨٣ (١٨، ١٩، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٣)

٥٥ - بدأت الخطوات نحو صناعة دستور دائم للبلاد بمشاركة كافة الجهات المهتمة من تنفيذيين وتشريعيين والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وقطاعات المرأة والشباب وإدارات أهلية وغيرها من مكونات المجتمع وعلى مستوى القواعد منذ العام ٢٠١١م، وكانت من ضمن توصيات المشاورات وورش العمل التي تم تنظيمها الإبقاء على وثيقة الحقوق المضمنة في الدستور الإنتقالي على الأقل. وقد التأمّت أعمال الحوار الوطني الشامل الذي لا يستثنى أحداً منذ ١٠ أكتوبر ٢٠١٥م، وتم تحديد خارطة طريق للحوار تتضمن ستة محاور منها محور الحقوق والحريات الأساسية ومحور قضايا الحكم وآليات تنفيذه وأهم المخرجات المتوقعة للحوار الوطني وضع دستور دائم للبلاد. وفي ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ اتفقت لجنة قضايا الحكم بالحوار الوطني بالإجماع على صياغة دستور جديد يؤكد استقلال القضاء وسيادة حكم القانون والفصل بين السلطات والحكم الراشد.

٥٦- تلتزم الدولة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، فمنذ إجراء استفتاء جنوب السودان في ٢٠١١م وتقرير مصيره تحرص الدولة على مراعاة بنود الإتفاقية، ورغم وجود تحديات بشأن استفتاء منطقة أبيي بسبب خلاف حول تفسير القانون الا أن الطرفين (حكومة جمهورية السودان وحكومة دولة جنوب السودان) تسعيان عبر المفاوضات والوسائل الودية لحل الخلاف. كما تجري المفاوضات بشأن منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق برعاية الآلية الأفريقية العليا للإتحاد الأفريقي.

٥٧- في نوفمبر ٢٠١٥م أصدر وزير العدل قرارات بتشكيل لجان لمراجعة عدد من القوانين من بين ٦٣ قانوناً تقرر تعديلها في إطار برنامج إصلاح الدولة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠١٥/١٤٠ ومن ضمن القوانين التي وضعت امام اللجان القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ وقانون الاجراءات المدنية ١٩٨٣ وقانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٩م وقانون الأمن الوطني لسنة ٢٠١٠.

دال - التوصيات الخاصة بحقوق الطفل

التوصيات ٨٣ (٣٣، ٤٦، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣)

٥٨- في إطار السياسات والإستراتيجيات تم إعداد وثيقة لحقوق الطفل تضمن في الدستور القادم، وتم إعداد الأستراتيجية القومية لمنع زواج الأطفال، كما تم إعداد مشروع الإستراتيجية القومية للطفولة المبكرة والإستراتيجية القومية لحماية أطفال النزليات.

٥٩- تم في العام ٢٠١٣ إعداد لائحة تنفيذية لقانون الطفل تتضمن مسائل هامة مثل دور الحضانة والتعامل مع الأطفال الضحايا وتنظيم عمل الأطفال والإحالة خارج النظام القضائي والرضاعة الطبيعية وغيرها، كما أنشئ نظام المراقبة الإجتماعية في عدد من المحاكم لتطبيق الطرق البديلة للإحتجاز، وبدأ تطبيق نظام الإحالة خارج النظام القضائي في أربع ولايات.

٦٠- تم إنشاء عدد (١٨) مكتب نيابة متخصصة للأطفال تختص بالإشراف على التحريات التي تجريها شرطة حماية الأسرة والطفل، كما تم إنشاء عدد (١٨) محكمة متخصصة للأطفال تختص بالنظر في قضايا الأطفال ضحايا الإنتهاكات. وتم تدريب كوادر هذه المؤسسات العدلية على أسس وإجراءات محاكمة الأحداث والتعامل مع الجانحين، بالإضافة الى آليات توفير خدمات الدعم النفسي والإجتماعي للأطفال الجانحين والمجنني عليهم والشهود.

٦١- أنشأت وزارة الداخلية عدد (٣٩) وحدة لحماية الأسرة والطفل على مستوى الولايات والمحليات، وتختص بإجراء التحريات في المخالفات والجرائم التي ترتكب ضد الأطفال وإتخاذ التدابير الكفيلة لوقاية الأطفال وحمايتهم من كافة أشكال الانتهاكات.

- ٦٢- فيما يتعلق بتسجيل المواليد صدر قانون السجل المدني لسنة ٢٠١١م والذي أكد على إلزامية تسجيل المواليد ونص على الأحكام اللازمة لتنفيذ هذا الإلزام. كما تم تعميم نظام السجل المدني في كل ولايات السودان وإعداد الإستراتيجية القومية لتطوير نظم السجل المدني والإحصاءات الحيوية.
- ٦٣- في العام ٢٠١٤ تم إنشاء قطاع حماية الأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات، واختار السودان تسعة معايير من المعايير الدولية لتحقيق الإستجابة النوعية للأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات من ضمنها المعيار المتعلق بالأطفال المرتبطين مع المجموعات المسلحة.
- ٦٤- بالنسبة لرفع سن المسؤولية الجنائية للأطفال فالمادة ٤ من قانون الطفل لسنة ٢٠١٠ حددت المسؤولية للطفل الجانح باثنتي عشر سنة، كما عرف القانون الطفل بأنه كل شخص لم يتجاوز سن الثامنة عشر، والمادة ٦٩ من القانون حددت تدابير الإصلاح للطفل الجانح وليس من بينها عقوبة السجن أو العقوبة البدنية أو الإعدام أو أى عقوبة أخرى، وقد وضعت المحكمة الدستورية مبدأً دستورياً عاماً بأن قانون الطفل ٢٠١٠ قانون خاص يسود على كل القوانين العامة ونذكر مثال لذلك حكم المحكمة الدستورية رقم ٢٠١٣/٥١ وأحكام المحكمة العليا بالأرقام ٢٠١٤/١٩٩ و ٢٠١٤/١٧٣ و ٢٠١٤/٢٠٣.
- ٦٥- في ٢٠١٥/١٢/٣م وبشراكة مع المجلس القومي لرعاية الطفولة ومنظمة اليونيسيف تم التوصل للصيغة النهائية لخطة عمل بين جمهورية السودان والأمم المتحدة لحماية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة وهي تعتبر خطوة جادة تهدف لرفع اسم السودان من قائمة الأمين العام للأمم المتحدة الصادرة بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١م والتي حصرت الدول التي تقوم بتجنيد الأطفال وإشراكهم في النزاعات المسلحة، وتم رفعها للتوقيع عليها.
- ٦٦- تحظر المادة ٤٣ من قانون الطفل تجنيد الأطفال أو استخدامهم في القوات المسلحة أو في جماعات مسلحة أو استخدامهم للمشاركة في الأعمال الحربية.
- ٦٧- كل القوانين ذات الصلة بالعمل العسكري كقانون القوات المسلحة لسنة ٢٠٠٧م وقانون الشرطة لسنة ٢٠٠٨ وقانون الخدمة الوطنية لسنة ٢٠١٣م نصت على ألا تقل سن المجنّد عن ١٨ عاماً.
- ٦٨- المادة ٣٦ من قانون الطفل لسنة ٢٠١٠م تحظر تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشر، والفصل السابع من القانون يتضمن الأحكام التي تنظم عمل الأطفال فوق الرابعة عشر من العمر. وذات الأحكام تضمنها قانون العمل لسنة ١٩٩٧ الذي أيضاً حظر عمل الأطفال ليلاً وفي الأعمال الخطرة، وتم إعداد لائحة تحدد الأعمال التي يحظر تشغيل الأطفال فيها وفقاً لقائمة منظمة العمل الدولية.

هاء- التوصيات الخاصة بحقوق المرأة

التوصيات ٨٣ (٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤)

- ٦٩- تم وضع استراتيجية ربع قرنية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٣١ والتي تؤكد على مشاركة المرأة في النهضة الشاملة للمجتمع، وشكلت فيها استراتيجية تمكين المرأة محوراً أساسياً.
- ٧٠- إهتماماً من الدولة بتمكين المرأة تم إنشاء العديد من الهياكل وسبع آليات رسمية قومية تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.
- ٧١- السياسة القومية لتمكين المرأة والتي اعتمدها مجلس الوزراء في العام ٢٠٠٧ وشكلت اسناداً عملياً لدستور السودان والقوانين الوطنية، والإتفاقيات الإقليمية والدولية، تم تحديثها مع شركاء التنمية للعام ٢٠١٥ - ٢٠١٦. وتهدف من خلال مشروعاتها لتغطية محاور التعليم، الصحة، البيئة، التمكين الإقتصادي، حقوق الإنسان والقانون، والمشاركة السياسية وإتخاذ القرار، والسلام وفض النزاعات، ووضعت خطة تفصيلية للسياسة القومية لتمكين المرأة وتم تضمينها في الخطة الخمسية الثانية (٢٠١٢ - ٢٠١٦) وتم إنزالها على مستوى المركز والولايات.
- ٧٢- في العام ٢٠١٥ بلغ عدد مشاركة المرأة في الهيئة التشريعية القومية ١٣١ نائبة في المجلس الوطني من جملة مقاعد المجلس البالغ عددها ٤٥٠ مقعداً، و١٦ نائبة في مجلس الولايات من جملة ٥٦ مقعداً.

واو- تدابير السياسات

التوصيات ٨٣ (٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩)

- ٧٣- مارس شعب السودان عملية إرساء المبادئ الديمقراطية من خلال إنتخابات أبريل ٢٠١٥م في إنتخابات حرة ونزيهة وتداول سلمي للسلطة بعد تعديل قانون الإنتخابات ٢٠١٤م حيث زادت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان من ٢٥% إلى ٣٠% وبمشاركة أكثر من ٤٠ حزباً سياسياً يمثلون كافة أطياف المجتمع.
- ٧٤- إن تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد هي من أهم موضوعات محاور الحوار الوطني الشامل.
- ٧٥- إن إجازة الخطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (٢٠١٣ - ٢٠٢٣) في مايو ٢٠١٣ قصد منها أن تكون مبادئ ومرامي حقوق الإنسان محل اعتبار في كل السياسات والخطط والأعمال التنفيذية للدولة، وقد بدأ التنفيذ الفعلي لهذه الخطة وفقاً للمؤشرات والجدول الزمنية والمحاور التي تضمنتها، وتشمل الخطة ٨ محاور هي:

(أ) محور ترسيخ مفهوم التربية علي حقوق الإنسان؛

- (ب) محور الحقوق المدنية والسياسية؛
 (ج) محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
 (د) محور مراجعة التشريعات الوطنية؛
 (هـ) محور التوعية ونشر المعرفة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
 (و) محور تعزيز العلاقات مع الهيئات واللجان الدولية والإقليمية؛
 (ز) محور بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني؛
 (ح) محور تقوية التعاون والتنسيق مع أجهزة إنفاذ القانون.

٧٦- كما أن مراجعة التشريعات التي تجري وفقاً لبرنامج اصلاح الدولة بموجب قرار مجلس الوزراء ٢٠١٥/١٤٠ تهدف إلى أن تتوافق التشريعات مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧٧- تضمنت خطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عدداً من البرامج والأنشطة التدريبية في إطار تعزيز الحقوق ونشر الوعي بها، كما تركز الإهتمام في الجزء الأول من إنفاذ الخطة على محور التربية على حقوق الإنسان، حيث أصدر وزير العدل - رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قراره بتكليف مستشاراً لوزير التربية لحقوق الإنسان.

٧٨- فيما يتعلق بالتوصية ٨٣ (٥٢) المتعلقة بحقوق مواطني دولة جنوب السودان فإن المقيمين بجمهورية السودان من تلك الدولة الجارة يتمتعون بكل حقوقهم الإنسانية وتتم معاملتهم كمواطنين بموجب توجيهات رئيس الجمهورية، ولا توجد مصاعب بشأن الجنسية لمواطني جنوب السودان، فقانون الجنسية السودانية لسنة ٢٠٠٩ (تعديل ٢٠١١) منحهم فترة انتقالية لتوفيق أوضاعهم، وفقاً للنظام القانوني لدولتهم المستقلة فضلاً عن الإتفاقيات المبرمة بين الطرفين، كلها تؤكد عدم تضرر مواطني جنوب السودان فيما يتعلق بمسألة الجنسية.

زاي- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيات ٨٣ (٨٥، ٨٨)

٧٩- صادق السودان علي إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأنشأ مجلساً قومياً ومجالس علي المستوي الولائي لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. قامت الدولة بتعزيز فرص التعليم لذوي الإعاقة كقبولهم في المدارس الحكومية بنصف العلامات المحرزة، وتم إدخال لغة الإشارة عبر البرامج المختلفة وإنشئت شعبة الطفل المعاق في المركز القومي لثقافة الطفل وتهتم الدولة بتطوير مهاراته الإبداعية وتمثيل السودان دولياً وإقليمياً.

٨٠- اتخذت الدولة عدداً من التدابير لمعالجة آثار الفقر وذلك بتمليكهم مشاريع مدرة للدخل وإدخالهم في مظلة التأمين الصحي، كما نص قانون المعاقين ٢٠٠٩م على توفير نسبة من الأراضي في الخطة الإسكانية العامة والسكن الشعبي للمعاقين.

٨١- أصدرت المفوضية القومية للانتخابات عدداً من الموجهات لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية، ومؤخراً تمت إجازة إستراتيجية العمل والتشغيل اللائق والتمكين الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠م.

حاء- مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة

التوصيات ٨٣ (٧٦)

٨٢- تعتبر منظمات المجتمع المدني هي إحدى مكونات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي ينسق إعداد هذا التقرير، فضلاً عن مشاركة منظمات المجتمع المدني في ١٥ ورشة عمل حول تنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة بالولايات وكذلك المشاركة في ورش عمل قامت بتنفيذ التوصيات في محور إصلاح القوانين ومحور إقامة العدالة. وفي مجال التثقيف والتوعية والتدريب على حقوق الإنسان تم في العام ٢٠١٤ تنفيذ ٤٥ ورشة عمل بالتنسيق بين وزارة العدل وعدد من منظمات المجتمع المدني والمفوضية القومية لحقوق الإنسان، و٥٣ منشطاً لرفع كفاءة العاملين في مجال حماية الطفل في شتى ولايات السودان.

طاء- البنية التحتية لمؤسسات حقوق الإنسان

التوصيات ٨٣ (٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٥٣)

٨٣- تبدي حكومة السودان دائماً إستعدادها وتسعى للتعاون مع المجتمع الدولي لتأمين تعهداته تجاه دعم الإنتقال السياسي لمرحلة مابعد الإستفتاء، والمجتمع الدولي ملزم بتنفيذ كل ما وعد به إلا أن تجاوبه لا يزال ضعيفاً.

٨٤- أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم بعض جهود السودان في إطار نشر الوعي وإقرار مبدأ المشاركة والتشاور حول عملية صناعة الدستور حيث تم تنفيذ منتديات المشاركة العامة في صناعة الدستور في خمسة عشر ولاية من ولايات السودان. كما تم بالتعاون مع البرنامج تنفيذ عدد من ورش العمل بجميع ولايات السودان حول عدة محاور كمحور تنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة بالولايات، ومحور إقامة العدالة ومحور الإصلاح القانوني شملت قانون الطفل وقانون الانتخابات.

ياء- المفوضية القومية لحقوق الإنسان

التوصيات ٨٣ (٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥)

٨٥- أنشئت المفوضية القومية لحقوق الإنسان إستناداً إلى نص المادة ١٤٢ من الدستور ووفقاً لقانون إنشائها في ٢٠٠٩. أنظر الفقرة (١٣) أعلاه.

٨٦- دشنت المفوضية خططها الإستراتيجية الأولى للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ من خلال المنهجية التي تم إعتماؤها لإنجاز مهامها وتمثل في محاور سبع هي: دراسة وتقييم قدرات المفوضية من خلال التقييم الذاتي والمقابلات والحوار وإستكشاف القدرات التي يتمتع بها أعضاؤها وخطط وبرامج لجانها المتخصصة وتحليل التشريعات واستعراض هيكل المفوضية التنظيمي والوظيفي).

٨٧- منحت المفوضية صفة مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان واكتسبت عضوية كل من الشبكة الأفريقية والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقدمت بطلب الحصول على صفة عضو منتسب باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان.

كاف- جهود مكافحة تغيير المناخ

التوصية ٨٣ (٦٩)

٨٨- صادق السودان على تعديلات الدوحة على بروتوكول كيوتو في فبراير ٢٠١٤.

٨٩- تم تعديل لائحة حماية البيئة في العام ٢٠١١م بإضافة بنود تلزم كل من يعمل في الصناعات الإستخراجية بالتقيد التام في الحفاظ على البيئة التي يعمل فيها، وتلزم قانون حماية البيئة واللوائح الصادرة بموجبه كل من يتسبب في إضرار البيئة بأن يقوم بإصلاح الضرر وتعويض المضرور. تقوم وزارة النفط بجهود كبيرة من أجل الحفاظ على البيئة كزراعة الغابات حول الحقول النفطية والاستفادة من الغازات المصاحبة لإنتاج النفط وإنشاء وحدات لمعالجة النفايات الخطرة.

٩٠- أنشئت لجنة علي المستوى القومي لتقديم مقترحات الحلول بشأن المواد والنفايات الخطرة وأثرها علي المناخ.

لام- النزاع المسلح في إقليم دارفور

التوصيات ٨٣ (٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١)

٩١- تتواصل الجهود لبناء سلام دائم في إقليم دارفور بتواصل الحكومة القومية والسلطة الإقليمية لدارفور مع كافة الشركاء في الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي، كما تستمر الجهود لإنفاذ إتفاقية الدوحة، وشهدت فترة هذا التقرير انضمام العديد من حاملي السلاح لركب السلام وتم دعم مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة بدارفور بالكوادر القانونية والمساعدات الفنية واللوجستية.

٩٢- وعقب المنتدى الدولي حول التنمية بدارفور في أكتوبر ٢٠١٢م تم إنشاء صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور الذي من ضمن مهامه تمويل مشروعات العودة وإعادة التوطين وتحقيق الأهداف الإنمائية، ويشرف على إنفاذ مشروعات التنمية وتلبية الحاجات الخاصة بالنساء والأطفال واليتامى. كما تم إنشاء مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين التي عقدت مؤتمراً لبحث قضايا النزوح واللجوء في مارس ٢٠١٣م وأثمرت جهوده مع الشركاء في إنشاء قرى العودة الطوعية التي بلغ عددها ٢٩١ قرية استوعبت ٦٥٠,٠٠٠ أسرة من العائدين. وقامت مفوضية العون الإنساني السودانية بدعم المتأثرين بالنزاعات بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة فوقت على خطة عمل مشترك بتمويل قدره ١,٠٣ مليار دولار أمريكي تشمل ٣٤٩ مشروعاً يغطي ١١ قطاعاً خدمياً وإنسانياً، كما أبرمت المفوضية اتفاقيات تعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الهجرة الدولية لتنفيذ مشروعات أنشطة إنسانية في ولايات دارفور ومناطق أخرى متأثرة بالنزاعات بلغت موازنتها ١٣,٣٢٣,٩٠٠ دولاراً أمريكياً.

ميم- التعاون مع آليات حقوق الإنسان

التوصيات ٨٣ (٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥)

٩٣- تتعاون حكومة السودان مع بعثة اليوناميد وفقاً لإتفاقية وضع القوات (SOFA) في مجالات منح التأشيرات وأذونات التحرك وحركة واردات البعثة من معدات ومعينات عمل، وفي حماية البعثة ومقراتها، وفي حالات محدودة جداً تنصح الحكومة البعثة بعدم التحرك لمناطق يعينها في دارفور لأسباب أمنية حقيقية حرصاً على سلامة البعثة وأعضائها، إلا أن بعثة اليوناميد لا تلتزم بذلك وتبلغ الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي شاكياً من إعاقة حركتها.

٩٤- كذلك تتعاون السلطات العدلية وأجهزة إنفاذ القانون لاسيما مدعي عام المحكمة الخاصة بدارفور في التحقيق في الانتهاكات وتقديم المتهمين للمحاكمة، إلا أن بعثة اليوناميد قلما تتعاون مع هذه الأجهزة خاصة في إجراءات حضور الشهود والشاكين من أفراد بعثة اليوناميد للإدلاء بأقوالهم أمام النيابة أو المحكمة المختصة.

٩٥- - تعاقب ثلاثة خبراء مستقلين لأوضاع حقوق الإنسان في السودان في فترة التقرير وقد وجدوا كل التعاون من حكومة السودان وأشاروا الى ذلك في تقاريرهم.

نون- العنف ضد المرأة

التوصيات ٨٣ (٦٠، ٦١، ٦٢، ١٠٣)

- ٩٦- في إطار تعزيز وضمان التنفيذ الفعال للتدابير التشريعية الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، اتخذت الدولة جملة من التدابير والخطوات على المستوى التشريعي وعلى مستوى السياسات والإستراتيجيات شملت.
- ٩٧- على المستوى التشريعي تضمن القانون الجنائي تعديل سنة ٢٠١٥م عقوبات على الجرائم التي تندرج ضمن مفهوم العنف ضد المرأة كجريمة التحرش الجنسي ووضع تفسير ونص يفصل بين جريمة الزنا والاعتصاب.
- ٩٨- اشتمل قانون مكافحة الإتجار بالبشر ٢٠١٤م على عقوبات مغلظة على كافة أشكال الإتجار بالبشر التي يكون ضحاياها من النساء والأطفال.
- ٩٩- تم وضع مسودة لسياسة قومية لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل ٢٠١٦ - ٢٠٣١.
- ١٠٠- اعتمدت الخطة القومية الخمسية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ وتعمل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل كآلية تنسيقية بين الوزارات القومية المختصة والولايات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ الخطة.
- ١٠١- أنشأت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل ١٤ وحدة على مستوى الولايات لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل منها ٤ وحدات بأربعة من ولايات دارفور، كما تم إنشاء شبكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة لتقوية التنسيق بين القطاعين الرسمي والمدني أولت مسألة العنف ضد المرأة في دارفور كبير إهتمامها. كما تم وضع خطط عمل لولايات دارفور منبثقة من الخطة القومية لمكافحة العنف ضد المرأة وتمت مناقشتها مع الإتحاد الأوربي ببروكسل.
- ١٠٢- عملت الوحدة مع وزارة الداخلية لزيادة عدد الشرطة النسائية في مجال حماية المدنيين وخاصة النساء في المعسكرات وتم وضع منهج لتدريب الشرطة النسائية في مجال التحري وإنفاذ مبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.
- ١٠٣- في مجال التدريب وبناء القدرات تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية للعاملين في الأجهزة العدلية وإنفاذ القانون في القوانين الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة، كما تم تدريب عدد من الشرطة النسائية في أعمال التحري الجنائي في قضايا العنف ضد المرأة، كما تم إصدار دليل العلاج السريري لحالات الإغتصاب.

١٠٤- ونشير إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم (E/CN.6/2013/4) بشأن منع العنف ضد النساء والأطفال الذي أورد السودان من ضمن عشرة دول أبلغت عن إنشاء آليات تنسيقية بما في ذلك مجموعات عمل ووحدات متخصصة ومجموعات دولية أو مراقبون.

سين - ختان الإناث والزواج المبكر

التوصيات ٨٣ (١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩)

١٠٥- بدأ العمل لإعداد مشروع قانون لمنع ختان الإناث منذ العام ٢٠٠٧، وتمت مراجعته بواسطة اللجنة القومية لمراجعة التشريعات ذات الصلة بحقوق المرأة في الأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٣، كما عقدت مجموعة من الجلسات التشاورية مع وزارة العدل والبرلمانيين.

١٠٦- أطلقت الحكومة بالتعاون مع اليونسيف حملة "سليمة" وهي مبادرة إجتماعية إعلامية تهدف لمنع ختان الإناث وتركز على التحول في إطار المجتمع لا الفرد بحيث يكون هناك قبول اجتماعي للتغيير وتعمل على نشر التعليم والتوعية بمساوئ ختان الإناث.

١٠٧- أعد المجلس القومي لرعاية الطفولة بالتعاون مع المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي الإستراتيجية القومية للقضاء على ختان الإناث في السودان للأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٨، وتسعى هذه الإستراتيجية الى رفع القدرات بالمؤسسات وأطر المجتمع المدني وتطوير مهارات المجتمع ليساهم الجميع في التخلي عن هذه العادة، ومن أهداف الإستراتيجية سن تشريعات تحرم وتجرم ممارسة ختان الإناث ورفع وعي المجتمع وبناء شراكة محلية وإقليمية ودولية وتحريك القطاع الديني للقيام بدوره، ويسير تنفيذ الإستراتيجية على الوجه المحدد فيها.

١٠٨- وضعت الدولة استراتيجية وطنية لإنهاء زواج الأطفال في العام ٢٠١٥ ونظمت أنشطة لمدة ١٦ يوماً في نوفمبر ٢٠١٥ لإنهاء العنف ضد المرأة وزواج الأطفال وتشجيع تعليم البنات، وفي ذات العام تم التوقيع مع الاتحاد الأوربي على ثلاثة مشاريع في إطار الآلية الأوربية للديموقراطية وحقوق الإنسان التي تهدف إلى القضاء على الممارسات التقليدية الضارة مثل زواج الأطفال القاصرات والختان وتقرير حقوق المرأة في ظل قوانين الأحوال الشخصية وتوفير الدعم النفسى الاجتماعى والقانونى للنساء اللاتي يقعن ضحايا انتهاكات حقوق إنسان.

عين - اصلاح القانون الجنائي

التوصية ٨٣ (١١٠)

١٠٩- أصدر وزير العدل القرار رقم ٢٠١٥/٧٤ المستند الى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠١٥/١٤٠ (برنامج إصلاح الدولة) بتشكيل لجنة لمراجعة عدد من القوانين على رأسها القانون الجنائي لسنة ١٩٩١م وذلك على ضوء الدستور والإتفاقيات التي صادق عليها السودان

وتجارب الدول المشابهة، وتتكون اللجنة من رؤساء قضاء سابقين وحقوقيين وأكاديميين، ويجوز للجنة أن تستعين بمن تراه مناسباً من كافة المهتمين والناشطين.

١١٠- يذكر أن القانون الجنائي كان قد تم اجراء تعديل جزئي له في يناير ٢٠١٥ فيما يتعلق بجرمي التحرش الجنسي والاغتصاب واستغلال النفوذ (أنظر الفقرة (١١) أعلاه).

فاء- نظام إدارة العدالة

التوصيات ٨٣ (١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١)

١١١- تولى الدولة اهتماماً كبيراً بتدريب الكوادر العدلية وأجهزة إنفاذ القانون، فأنشأت معهد العلوم القضائية والقانونية بموجب المرسوم الجمهورى ٢٠١٤/٤٨٩ وتمت ترقيته وزيادة صلاحياته ومقدراته المهنية والفنية بموجب المرسوم ٢٠١٥/٣٥. وخلال العامين نظم المعهد العديد من الدورات التدريبية فى مجالات عدة شملت التحقيق والعدالة الجنائية وعدالة الأطفال والحوكمة ومكافحة غسل الأموال، واستهدفت هذه الدورات ٣٦٩ قاضياً و١٣٧ من وكلاء النيابة ومستشارى وزارة العدل و٧٨ من المحامين و٩١ من ضباط الشرطة و٥٥ من الباحثين و٣٢ من فئات أخرى تشمل منظمات المجتمع المدنى. كما نظم المعهد ورش عمل تدريبية لقضاة المحاكم الأهلية بدارفور فى التوسط لحل النزاعات بالتعاون مع بعثة "يوناميد" شارك فيها ٩٨ قاضى محكمة أهلية.

١١٢- تم إنشاء المجلس التنسيقى لحقوق الإنسان برئاسة الشرطة لأغراض نشر ثقافة حقوق الإنسان ورفع وبناء قدرات أفراد الشرطة فى مجال الإلمام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان لممارستها وتطبيقها من خلال العمل الشرطى.

١١٣- تحرص وزارة الدفاع على تدريب القوات المسلحة فى مجال القانون الإنسانى الدولى، ففى الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٥ تم تنظيم أكثر من ٢٠ دورة تدريبية فى مجالات حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وقانون النزاعات المسلحة وإعداد مدرّبين حوله استفاد منها ٩١٣ دارساً بين جندى وضابط.

١١٤- فى إطار أعمال ضمانات المحاكمة العادلة المقررة فى الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وسط أجهزة العدالة وإنفاذ القانون، نظم المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى العامين ٢٠١٣- ٢٠١٤ عدداً من ورش العمل استهدفت القضاة ووكلاء النيابة والمحامين وضباط الشرطة والأمن بواقع ٥٠ مشاركاً فى كل ولاية فى ٨ من ولايات السودان.

صاد- دور مدعي عام جرائم دارفور

التوصيات ٨٣ (١١٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠)

١١٥- تم توسيع مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة بجرائم دارفور بفتح مكاتب في ولايات دارفور الخمسة وزيادة عدد وكلاء النيابة إذ بلغ عددهم ١٠٠ وكيل نيابة منهم ١٢ لمكتب المدعي العام لدارفور خلال العامين ٢٠١٤ - ٢٠١٥.

١١٦- أحيل عدد من الدعاوي الجنائية للمحكمة الخاصة وصدرت فيها احكام، وهناك عدد من القضايا تحت التحري^(١٨). كونت وزارة العدل ٣ لجان تحقيق في اشتباكات مسلحة بين القبائل في دارفور تم على أثرها فتح دعاوي جنائية كان لها الأثر الكبير في تهدئة الأوضاع بتلك المناطق.

١١٧- إحصائية العام ٢٠١٥ لمكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة بجرائم دارفور للدعاوي الجنائية قيد التحري تبين عدد ٧٦ دعوى منها ٦٣ في ولاية شمال دارفور و٧ في ولاية جنوب دارفور و٤ في ولاية شرق دارفور و٢ في ولاية غرب دارفور، شملت اتهامات بالقتل وجرائم ضد الإنسانية والنهب المسلح والإتلاف الجنائي وغيرها. وتسير إجراءات هذه الدعاوى كالمعتاد وتم إحالة بعضها للمحاكمة وبعضها قيد التحري.

قاف- حرية التعبير

التوصية ٨٣ (١٣٢)

١١٨- شهدت الآونة الأخيرة تحسناً كبيراً في مجال حرية التعبير، ففي إطار تهيئة المناخ الملائم للحوار الوطني الشامل أصدر رئيس الجمهورية عدداً من القرارات شملت تعزيز حرية التعبير وإصدار الصحف، كما تم إلغاء الرقابة القبلية للصحف علماً بأن الصحف السودانية اليومية يزيد عددها على ٥٥ صحيفة منها ٢٦ صحيفة سياسية. وبتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٥ أصدر رئيس القضاء المنشور القضائي رقم ٢٠١٥/٧ الذي نص على استعجال نظر قضايا الحريات العامة والتدابير الصادرة من السلطات المختصة المتعلقة بالحريات الصحفية وبمحظر أو تقييد نشاط الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومنح هذه القضايا الأولوية القصوى في النظر على ما سواها من الدعاوى.

١١٩- أصدرت المحكمة الدستورية عدة أحكام تدعم حرية الصحافة منها إعلان بطلان قرار إيقاف صحيفة "التيار" السياسية اليومية لمخالفته الدستور، وذلك في مارس ٢٠١٤م، كما قررت

(١٨) أنظر الملحق رقم (٢١).

المحكمة في سبتمبر ٢٠١٣ م قبول الدعوى الدستورية التي تقدم بها أحد الكتاب بصحيفة (الإنتباهة) وأمرت بإلغاء قرار حظر بعض المقالات التي أعدها للنشر وأمرت بنشر تلك المقالات.

راء- الحق في الضمان الاجتماعي ومستوى معيشي ملائم

التوصيات ٨٣ (١٣٣، ١٤٧)

١٢٠- أكدت الخطة الخمسية ٢٠١٢ - ٢٠١٦ انحياز الدولة للفقراء والشرائح الضعيفة إذ تم في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ تنفيذ بنود الدعم المخصصة لهذا الغرض بنسبة ١٠٠٪، وموازنة العام ٢٠١٦ م تركز على معاش المواطنين وخدماتهم الأساسية ووصلت تغطية التأمين الصحي لعدد ٧٩٠,٠٠٠ أسرة بتمويل كامل من الحكومة خلال الأعوام السابقة للعام ٢٠١٥ م بالإضافة الى ٤٢٠,٠٠٠ أسرة فقيرة يغطيها ديوان الزكاة بواقع زيادة ٢٠٠,٠٠٠ أسرة تدخلها الدولة في التغطية كل عام ليصبح العدد الكلي الذي تشمله التغطية ١,١٩٠,٠٠٠ أسرة في موازنة العام ٢٠١٦ م^(١٩).

١٢١- تهتم الدولة بتخفيف حدة الفقر وتحقيق أهداف الألفية فأنشأت المجلس الأعلى لمكافحة الفقر وتم إعداد خطة إستراتيجية ربع قرنية موجهة نحو النمو وزيادة الإنفاق على الفقراء كتخصيص نسبة ١٢٪ من السقوف المصرفية لتمويل مشاريع التمويل الأصغر لتحقيق عدالة توزيع الدخل، وقد شهدت عمليات التمويل الأصغر في الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٤ طفرة كبيرة من حيث حجم التمويل الممنوح وعدد المستفيدين وإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر بجميع الولايات والتي بلغت ٣٠ مؤسسة في العام ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٣ في العام ٢٠١٣^(٢٠). وإنشاء مجموعة من الصناديق الإجتماعية كصندوق التكافل الاجتماعي وصندوق دعم الطلاب وبرنامج تشغيل الخريجين، وإنشاء محافظ لتمويل الزراعة المروية والمطرية، فضلاً على الدور الذي يقوم به ديوان الزكاة من دعم للشرائح الفقيرة. (أنظر الملحق رقم).

١٢٢- أعدت الدولة الخطة الإستراتيجية الخمسية للصحة ٢٠١٢ - ٢٠١٦ تم فيها تحديد الأولويات الصحية وعلى رأسها التغطية الصحية الشاملة.

١٢٣- تم التوقيع على وثيقة الشراكة من أجل الصحة بين حكومة السودان وشركاء التنمية الدوليين وممثلي منظمات المجتمع المدني في يوليو ٢٠١٤ م، وتمت إجازة الورقة المفاهيمية لصندوق الدعم العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا وتقوية النظام الصحي بميزانية بلغت ١٣٢,٢٤٠,٨٧٩ دولار أمريكي وذلك في العام ٢٠١٤ م.

١٢٤- في مجال الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض المستوطنة أنظر الفقرات ١٩-٢١ من التقرير.

(١٩) أنظر الملحق.

(٢٠) ملحق. جدول مؤشرات التمويل الأصغر.

١٢٥- من أجل تحسين الحصول على الرعاية الصحية لاسيما في المناطق النائية تبنت الدولة مشروع التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأساسية بتمويل ذاتي تم بموجبه إنشاء العديد من الوحدات الصحية وتوفير المعينات الطبية والكوادر الطبية (أنظر الفقرة (٢١) من التقرير).

١٢٦- تعتمد الدولة خطة قومية لتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي للوصول لغاية الألفية التنموية، وتهدف الخطة إلى رفع معدل استهلاك الفرد بنهاية العام ٢٠١٩م إلى ٢٥ لتراً في اليوم في الريف وإلى ٩٠ لتراً في اليوم في الحضر (أنظر الفقرة (٢٤) من التقرير والملحق رقم (٧)).

١٢٧- تبين مؤشرات المسوحات انخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بين الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤ من ٨٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة إلى ٦٨ حالة (المسح متعدد المؤشرات ٢٠١٤). بينما انخفض معدل وفيات الرضع من ٦٠ إلى ٤٨ لذات الفترة وذلك بفضل اهتمام الدولة برعاية صحة الأمومة والطفولة والالتزام ببرامج التحصين، حيث وصلت التغطية للحجرات الثلاثة من اللقاح الخماسي إلى ٩٥٪.

شين - الحق في التعليم والحياة الثقافية

التوصيات: ٨٣ (١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦)

١٢٨- التدابير المتخذة من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم، لا سيما في المناطق الريفية النائية: هناك جهود مبذولة من وزارة التربية والتعليم لتحفيز الحلول المبتكرة لتعليم الذين يصعب الوصول اليهم والمتأثرين بالفقر والنزوح انطلاقاً من خططها واستراتيجياتها نحو تحقيق أهدافها التي ترمي الى إتاحة فرص متكافئة للأطفال والشباب خارج المدرسة، لذا تبنت عدداً من المشروعات في العامين ٢٠١٤م و٢٠١٥م على النحو التالي:

مشروعات ٢٠١٤م:

(أ) مشروع الأطفال والشباب خارج المدرسة: وهو مشروع بدأ منذ العام ٢٠٠٥م الهدف منه تأهيل الأطفال والشباب من (٧-٢٤) سنة.

(ب) مشروع "علم طفلاً": كانت بدايته منذ العام ٢٠١٣م ويستمر حتى العام ٢٠١٦م ويهدف إلى تعليم وتأهيل الأطفال من (٦-١٣) سنة.

(ج) التعليم الإلكتروني: كانت بدايته في العام ٢٠١٠م ويهدف إلى الوصول إلى المجتمعات التي يصعب الوصول إليها.

مشروعات ٢٠١٥ م:

(أ) مشروع الحملة القومية الشاملة: بدايته في ٢٠١٥ م وحتى العام ٢٠١٧ م، ويهدف إلى نحو أمية مليونين أمي بحلول ٢٠١٧ م.

(ب) مشروع "عالم متعلم في ظل تنمية مستدامة": بدايته في ٢٠١٥ م ويستمر حتى العام ٢٠١٨ م ويهدف إلى بناء قدرات العاملين في مجال نحو الأمية وتعليم الكبار وإنشاء مراكز مجتمعية متكاملة في ثلاث ولايات.

١٢٩- شهد معدل الإلتحاق بمدارس الأساس لكلا الجنسين تقدماً ملحوظاً في الفترة من ٢٠١١ م - ٢٠١٥ م حيث بلغت النسبة ٧٠,٩%، وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي فقد شهد السودان تقدماً كبيراً حيث بلغ عدد المدارس (٣٣٧٣) مدرسة ثانوية حكومية لتقليل الفاقد التربوي من مرحلة الأساس حيث بلغت نسبة الإلتحاق ٣٧,٣% وفي مرحلة الأساس فإن عدد المدارس ١٧,٧٣٧ مدرسة.

١٣٠- عقب توصيات المؤتمر القومي للتعليم ٢٠١٢ عمل المركز القومي للمناهج والبحث التربوي على تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المقررات الدراسية وإدخال مقرر التربية الوطنية في المرحلة الثانوية. وهذه المبادئ هي: المساواة وعدم التمييز، العدالة الاجتماعية، الكرامة الإنسانية وحقوق الحياة، تكريم المرأة وحماية العرض والسمعة والتفاهم والتسامح وحقوق المشاركة في الحياة العامة، بالإضافة إلى تقديم برامج إذاعية منظمة موجهة للأباء والأمهات والتلاميذ لزيادة الوعي بالحقوق والحماية من الاستغلال ونشر السلام والتسامح.

١٣١- قام المجلس القومي لنحو الأمية وتعليم الكبار بتنفيذ برنامج التعليم البديل (ALP) للأطفال والشباب خارج المدرسة الذين لم يسبق لهم الذهاب إلى المدرسة والذين تسربوا من المدرسة أو الذين لا يمكن دمجهم في نظام التعليم الرسمي دون تعويض ما فاتهم.

١٣٢- تم وضع خطة تنفيذية لنحو الأمية وتعليم الكبار في العام ٢٠١٠ - ٢٠١٥ م ومن أهم أهدافها خفض معدلات الأمية الأبجدية والحضارية والتقنية والصحية. ونحو أمية ٢ مليون أمي بما يؤهلهم لمواصلة تعليمهم. وبدأت الحملة القومية العام ٢٠١٥ م برعاية مباشرة من رئاسة الجمهورية وتهدف إلى نحو أمية (٩,٦٩٧,٧٩٥) أمي بحلول ٢٠٢٠ م.

١٣٣- في العام ٢٠١٤ أجريت دراسة هدفت إلى الحد من أعداد الأطفال غير المتحقيين بالمدرسة خاصة في المناطق الريفية والأطفال المتأثرين بالحرب والنزوح والأسر الفقيرة والفتيات. قدمت الدراسة عدداً من التوصيات إلتزمت الحكومة بتنفيذها مثل: تعزيز قدرات المؤسسات التعليمية وتطوير نظام المعلومات وبناء مدارس جديدة وتحسين أجور المعلمين وإشراك المجتمع المحلي في الأنشطة المدرسية، وبفضل هذه الجهود انخفضت نسبة التسرب من المدارس إلى ١,٩%.

١٣٤- فيما يتعلق بزيادة النفقات المخصصة وتحقيق المجانية الكاملة للتعليم فقد بذلت الدولة جهودات كبيرة تمثلت في توفير الكتاب المدرسى والإجلاس والمعلم المدرب، ورغم ذلك تظل التحديات الداخلية والخارجية معوقاً حقيقياً وتمثلت في الحروب والنزاعات الداخلية وفرض الحصار والتدابير القسرية والديون التي أثقلت كاهل السودان مما أثر على الحق في التعليم ضمن حقوق الإنسان في السودان.

باء- اللاجئون والنازحون داخلياً

التوصيات: ٨٣ (١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠)

١٣٥- اعتمدت جمهورية السودان استراتيجية تقوم على إعادة توطين النازحين في قرى جديدة أو وضع مخططات عمرانية للمخيمات القائمة لتوفير ظروف عيش أفضل، وتحسين فرص السكان المتضررين في التمتع بحقوق الإنسان في مجال الحصول على السكن الملائم. وفي هذا الصدد، ينبغي تقدير الظروف المتعلقة بالقيود المالية التي يواجهها السودان باعتباره من أقل البلدان نمواً وتأثير التدابير الأحادية القسرية والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه. وللتمكن من التصدي لجميع التحديات المتعلقة بحالات النزوح، وضعت مفوضية العون الإنساني السياسة القومية للنازحين. ومن الأولويات الرئيسية بالنسبة للحكومة تشجيع العودة الطوعية، ولذلك بنيت قرى العودة الطوعية، وفي البداية تم بناء ٨٥ قرية في ولايات دارفور الخمسة. وتتمثل الأولوية الهامة الأخرى في توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية، أي الأمن والخدمات الصحية والمياه النظيفة والتعليم باعتبارها من الترتيبات الأساسية لتشجيع النازحين داخلياً على الاستقرار واستئناف أنشطتهم (الزراعة وتربية الماشية) والإسهام الإيجابي في التنمية كل في منطقتيه. وقد ثبت نجاح سياسة الحكومة على المستويين الاتحادي والمحلي فيما يتعلق بالعودة الموسمية إلى المناطق الأصلية بغرض تشجيع الأنشطة الزراعية في موسم الأمطار.

١٣٦- يعتبر السودان من أكبر الدول المستضيفة للاجئين رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يواجهها إذ يقدر عدد اللاجئين وطالبي اللجوء حتى نهاية العام ٢٠١٥ م ٦٣١، ٦٣٥ لاجئاً تم تسجيل ٢٢% منهم في المعسكرات وفي بعض المناطق الحضرية بمشاركة منظمات المجتمع الدولي، وتشكل نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية الأخرى والمدن ٧٨% حيث يعتمدون على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين. قد بدأ تسجيلهم في برنامج سجل المدني، ويتواصل تنفيذ هذا البرنامج في العديد من ولايات السودان. وفيما يتعلق بالوافدين من دولة جنوب السودان الذين أعلنت حكومة السودان ترحيبها بهم على الأراضي السودانية في إطار الامتثال التام للاتفاقات الثنائية الموقعة بين الدولتين، فقد تم توقيع اتفاقية بين حكومة السودان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين

لتسجيل وحصر الوافدين من جنوب السودان، وبدأ العمل بتسجيل ما يقارب ١٩٠،٠٠٠ وافداً بولاية الخرطوم، وتعمل لجان أخرى في ولاية النيل الأبيض بتسجيل الوافدين لتلك الولاية.

خامساً- التحديات والصعوبات

ألف- التدابير الأحادية القسرية

١٣٧- السودان يواجه تحديات تعرقل ما يقوم به من أعمال في مجال حقوق الإنسان وذلك رغم الجهود الهائلة التي بذلها لتجاوزها وعلى رأس هذه التحديات التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على السودان منذ العام ١٩٩٧ والمتعارضة مع نصوص وروح صكوك حقوق الإنسان، والتي أثرت سلباً على حق المواطن السوداني في التمتع بحقوقه والعيش في مستوى معيشي ملائم. ورغم سعي حكومة السودان للتغلب على الآثار السالبة لهذه العقوبات خلال السنوات الطويلة وإمتصاصها ببدائل أخرى ابتدرتها بالانفتاح على دول صناعية لتغطية عجزها في مجال توفير الإحتياجات الأساسية والضرورية للمواطن إلا أن هذه العقوبات ظلت مستمرة وسالبة بكل المقاييس وقد ظهر تأثيرها المدمر على التمتع بكافة حقوق الإنسان في مجالات الصحة والمياه والتعليم والغذاء والنقل والتنمية وغيرها من الحقوق الأساسية^(٢١). وقد زار المقرر الخاص المعنى بالتدابير القسرية الانفرادية السودان في نوفمبر ٢٠١٥ ووقف على الآثار الناجمة عن تلك التدابير، وتم إعداد تقرير مفصل يرسل للمقرر الخاص الذي سيقدم تقريره في الدورة العادية لمجلس حقوق الإنسان رقم ٣٣.

باء- الديون الخارجية

١٣٨- ساهمت الديون الخارجية في خفض الصرف على مشاريع تنموية ذات أهمية قصوى مما أدى الى إرتفاع أعباء المعيشة وإرتفاع معدلات الفقر وتقليل فرص التعامل مع الأسواق المالية العالمية وقل تدفق العملات الأجنبية مقارنة بالطلب مما أدى الى إنخفاض العملة المحلية وقد فاقم من الأزمة عدم وفاء المجتمع الدولي بوعوده التي قطعها أبان مفاوضات نيفاشا ٢٠٠٥ بإعفاء السودان من ديونه في حال الوصول الى صياغة لتحقيق السلام الشامل، وقد حرم السودان من الإستفادة من مبادرة إعفاء الديون المصروفة ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) وقد تم إعفاء كل الدول تقريباً ماعدا السودان رغم إستيفاء كل شروط الإعفاء وستحقاقه لذلك.

(٢١) أنظر الملحق رقم (٢٢).

جيم- النزاعات المسلحة في بعض مناطق السودان

١٣٩- بدأت شرارتها بالنزاعات القبلية حول المراعي والموارد الطبيعية بعد أن ضرب الجفاف بعض تلك المناطق وزاد على ذلك الحرب التي كانت دائرة في الجنوب وتدفق الأسلحة من دول الجوار وقيام العديد من الجهات الأجنبية بتقديم الدعم لحاملي السلاح.

١٤٠- تسببت النزاعات في نزوح آلاف المواطنين من مناطقهم بشكل يفوق امكانات الدولة رغم ما تبذله من جهود في هذا المجال وتسعى الحكومة جاهدة لوقف هذه النزاعات المسلحة من عدة محاور كمفاوضات المنطقتين تحت رعاية الآلية الأفريقية ومحور وثيقة الدوحة الذي تمخضت عنه عدة إتفاقيات للسلام، ثم الحوار الوطني الشامل الذي شارك فيه أكثر من عشرين حركة مسلحة ويعتبر محور السلام هو أهم موضوعات الحوار والذي يتوقع أن يفضي إلى وقف كافة أشكال النزاعات المسلحة بالبلاد.

دال- الأولويات الرئيسية والمبادرات المزمع مباشرتها على المدى القريب

١٤١- تعمل جمهورية السودان لتحقيق الآتي:

(أ) وضع استراتيجية شاملة لحقوق الإنسان.

(ب) إجازة الدستور الدائم للبلاد.

هاء- التوقعات المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة الفنية

١٤٢- تعرب حكومة جمهورية السودان عن شكرها وتقديرها لكل الشركاء الذين أسهموا في تقديم مساعدات فنية بأى صورة كانت، وكان لها الأثر الإيجابي في المساعدة على الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان.

١٤٣- تتطلع جمهورية السودان لمزيد من المساعدات والدعم الفنى لغرض تنسيق الجهود الساعية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في السودان.

واو- التعهدات الطوعية

١٤٤- ستواصل جمهورية السودان سعيها الدؤوب للتعاون والتواصل اللصيق مع كافة الشركاء والمعنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

سادساً- ملاحظات ختامية

١٤٥- السودان عازم على المضي قدماً لإضافة المزيد الى سجل إنجازاته في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان والمساهمة والتفاعل بشكل إيجابي مع الممارسات العالمية في هذا الشأن ويوضح التقرير أن الإرادة السياسية التي تولي قضايا حقوق الإنسان الأهمية الواجبة موجودة بالفعل ومنعكسة في برامج وتوجيهات محددة وأن الحكومة تولي إهتماماً بالغاً بعملية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان وحريصة على التعامل مع كافة التوصيات التي من شأنها رفاهية الإنسان بالسودان فهي حريصة من الاستفادة من مناقشة تقريرها الأول والثاني أمام مجلس حقوق الإنسان للوصول الى أفضل الممارسات الممكنة في مجال حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية في هذا الشأن ويتطلع السودان الى التعاون مع جميع الشركاء بالداخل والخارج بكل المصارحة والشفافية والحرص على حقوق الإنسان وتعزيزها في إطار من الإلتزام بالقانون.